مقطوعا الى نحو دعني نحو الحمد لله الحميد اوذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم
نحو يرحمك بعبدك المسكين وانما حذف ويجوز ان يعلم انه كان نعتا في الاصل فقطع لقصد
انشاء المدح او الذم او الترحم كما في النداء وكانهم اراد وا ان يستحبوا له الحالة التي كان
عليها قبل جعله خبرا وهي ايلاؤه المنعوت فلو اظهروه يعلم ذلك لاحتمال ارادة الاخبار
كما قرر في محله قوله والما مصدر زيد من اللفظ بالفعل في الاصل كقولهم سمعا وطاعة
اصلهما اسمع سمعا واطيع طاعة ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر فصار بدلا
من اللفظ اي التلفظ بالفعل فلا يجمع بينهما اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ثم
عدل عن النصب الى الرفع ليفيد الدوام والثبوت واوجبوا حذف المبتدا فيه استصحابا
لحالة النصب واجراء للحالة الفرعية مجرى الحالة الاصلية قوله قال سيبويه
وسمعت من يوثق بعربيته يقال له كيف اصبحت فقال حمدا لله وثناء عليه اي
صباحي او حالي حمدا لله وثناء عليه قوله وانشد اي من يوثق بعربيته او سيبويه
فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف اي امري حنان
اي رحمة وفيه الشاهد والمعنى اي شيء حدث ههنا الذي نسبت ههنا اي قرابة ام
لك معرفة بالحي وانما قالت ذلك خوفا عليه ورحمة لئلا يتاتى عليه امر من جهة
انكار الحي عليه قوله واما صرحا في القسم كقولهم في ذمتي لافعلن اي في ذمتي
يمين كانه اخذ تبعا للابيه في تسهيل اعتبار الصراحة في وجوب الحذف مما
ياتي في وجوب حذف الخبر وفي اعتبارها هنا نظر كيف والمثال المذكور ليس صريحا
قطعا اذ لونه قسما انما فهم من ذكر جوابه ولهذا يذكر التوضيح وغيره قيد الصراحة
واتى بالمثال المذكور لا يقال يلزم التقييد بالصراحة ويمثل لها بقوله لعمرك لافعلن
على رأي ابن عصفور حيث جوز تبعا للكوفيين ان يكون المحذوف هو المبتدا لانا نقول
القائل بالتقييد كابن عصفور ذلك وانما وجب الحذف في ذلك لئلا يكون كالجمع بين العوض

والمعوض

والمعوض لان جوابه دال عليه فهو كالقائم مقامه قوله قال تساور سوارا الى الجد والعلا
وفي ذمتي لئن فعلت لتفعلا قائله ليلى الاخيلية من شعر هجت به التابغة الجعدي
لكونه هجاها وفضل عليه سوارا بن اوفى الحسيري لما كان بينهما وبينه من المودة
وفي نسخة تستر سوار وهو تصحيف والصحيح تساور سوارا بضم التاء من المساورة وهي
المغالبة وكان كل من سوار والتابغة يفضل نفسه على الآخر فليلى خاطبت التابغة
بقولها تساور سوارا على وجه الانكار اي ترفع نفسك عليه لتفعلا اي ليرفع الآخر
نفسه والشاهد فيه اي وفي ذمتي يمين او مسر والف لتفعلا بدل من نون التوكيد
الخفيفة وفي نسخة عقب هذا البيت ولا يحذف المبتدا وجوبا في سوى ذلك الا في
باب نعم اذا قبل ان المخصوص خبر فانه لمبتدا لا يجوز ذكره وافاد بها زيادة مخصوص
باب نعم على ما في النسخة الاولى وقد ذكر الشارح مع اول الامور التي ذكرها هنا تبعا
للنظر في بابيهما قوله الاول خبر المبتدا بعد لولا الامتناعية اي بخلاف لولا التحضيضية
فانها كما ستاتي في بابها لا تدخل الا على الافعال نحو لولا انزل علينا الملائكة قوله
بشرط تعليق امتناع الجواب على نفس المبتدا اي وجوده اذ المبتدا ذات والذات لا
يعلق بها احكام قوله تقديره لاجل ضرورة تصحيح الكلام لان زيدا مانع لزيد تاء لو قال
كغيره موجود بدل مانع كان اولى لما ياتي عقبه قوله وسد جواب لولا مسده اي
وان كانت قرينة الحذف لولا لانها تفيد امتناع الشيء لوجود غيره وسواء كان الجواب
مذكورا ام محذوفا كما في قوله تعالى ولولا رجال مؤمنون الآية اذ المعنى لولا ان تطؤا
المؤمنين والمؤمنات اي تقتلوهم مع الكفار لاذن لكم في الفتح لاذن لكم فيه وساغ
ذلك مع لزوم حذف العوض والمعوض عنه كان قرينة حذف الجواب جواز الاشارة
كالمذكور فيسد مسد الخبر المحذوف وجوبا قوله وقد تعلق امتناع الجواب على نسبة
الخبر الى المبتدا لا به انها هنا وفيما مر تعلق ذلك كما قدمت الاشارة اليه لكن المراد

Copyright © King Saud University